كل فريق يتحدث عن جمعه (200) مقعدٍ لتشكيل الحكومة العراقية..

المالكي وخصومه يتسابقون لتحقيق الأغلبية المريحة برلمانيًا

بغداد / متابعات :

انطلقت التصريحات بين الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات العراقية الأخيرة بسعي كل فريق عن قرب تشكيله للحكومة العراقية.

ففريق رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي يشدد على أنه يقترب من تكتل برلماني يضم 200 مقعد يمكنه من تشكيل الحكومة العراقية برئاسة المالكي في ولاية ثالثة يعارضها بشدة خصومه في ائتلافات متحدون والوطنية والأحرار والمواطن والحزب الديمقراطي الكردستاني الذين يقول مقربون من المالكي إنه يسعى لشق صفوفهم بتقديم إغراءات وزارية لكتل صغيرة في هذه الائتلافات، ويزيدون أن عدداً من أعضاء ائتلافات تعارض المالكي، أبدوا رغبة في التحالف معه ضمن صفقات وزارية.

المقربون من المالكي يؤكدون أن «هناك دعوات من قبل بعض الكتل الصغيرة المنضوية داخل الكتل الكبيرة الاخرى، للاندماج مع دولة القانون» الذي يتزعمه المالكي، لافتًا الى أنه «تم الاتفاق فعلاً مع بعض الكتل، ومنها التيار الصدري في المحافظات الجنوبية، بالاضافة الى كتل أخرى من داخل التحالف الكردستاني، وكتلة متحدون وائتلاف الوطنية التي أبدى العديد من اعضائها استعدادهم للانضمام الى دولة القانون، فضلاً عن الشخصيات المستقلة في التحالفات الاخرى». حسب ما نشره موقع المسلة القريب من المستشار الاعلامي للمالكي.

لكن القيادي في إئتلاف متحدون محمد الخالدي قال إن «ائتلاف متحدون عقد، مساء أمس، اجتماعًا ضمن سلسلة من الاجتماعات لبحث آلية التحالفات السياسية مع الكتل الأخرى»، موضحًا أن «الهدف من تلك الاجتماعات تشكيل الكتلة الأكبر داخل مجلس النواب لتشكيل الحكومة المقبلة».

وأضاف الخالدي في تصريح صحافي أن «متحدون وبعض الكتل تسعى الى تشكيل كتلة قوية تحت مسمى تحالف الأقوياء بمشاركة 200 نائب لتشكيل حكومة شراكة في المرحلة القادمة».

من جانبه، أعلن التحالف الكردستاني عن تشكيل ما سماه «جبهة مناهضة» لرئيس الوزراء نوري المالكي ومنعه من الوصول إلى الولاية الثالثة بعضوية رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني ورئيس ائتلاف الوطنية إياد علاوي والقيادي في المجلس الأعلى الإسلامي عادل عبد المهدي، فيما رجح انضمام ائتلافي متحدون والأحرار إلى الجبهة خلال الأيام المقبلة، وفق ما نشرته وكالة «خبر» العراقية.

وقال النائب عن التحالف حميد بافي في تصريح صحافي، إن «اجتماعاً عقد في أربيل، مساء أمس، ضم رئيس الإقليم مسعود البارزاني ورئيس ائتلاف الوطنية إياد علاوي والقيادي في المجلس الأعلى الإسلامي عادل عبد المهدي لتشكيل جبهة مناهضة لرئيس الوزراء نوري المالكي ومنعه من الوصول إلى ولاية ثالثة».

وأضاف بافي أن «الأيام المقبلة ستشهد انضمام ائتلافي متحدون والأحرار إلى الجبهة لتشكيل الكتلة الأكبر في مجلس النواب لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتمارس صلاحيتها الدستورية بمشاركة الجميع واختيار رئيس وزراء يمثل الجميع وليس حزبه كما رأينا في الحكومة الحالية».

ويسعى كل من رئيس الوزراء العراقي الاسبق أياد علاوي والقياديين في كتلة المواطن أحمد الجلبي وباقر الزبيدي وعادل عبد المهدي لتشكيل الحكومة العراقية المقبلة، وهم مقبولون جميعاً من قبل خصوم المالكي.

مراقبون عراقيون يرون أن خصوم المالكي يركزون على تفكيك إئتلاف دولة القانون التي تضم منظمة بدر التي لديها 18 مقعداً ومثلها للمستقلين بزعامة حسين الشهرستاني وحزب الدعوة- تنظيم العراق بالاضافة الى حزب الدعوة - التنظيم المركزي الذي يترأسه المالكي من خلال التأكيد على إصرار خصوم المالكي ضد الولاية الثالثة واقترابهم من تحقيق أغلبية برلمانية مريحة لاختيار رئيس وزراء جديد تجمع عليه الكتل المعارضة للمالكي.

يذكر أن ائتلاف متحدون حاز على 23 مقعداً يليه الوطنية بـ 21 مقعداً وقبلهما كل من الاحرار بـ 34 والمواطن 31 مقعدًا، بالاضافة الى حصول الحزبين الكرديين الكبيرين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على 19 مقعداً وحركة التغيير الكردية على 9 مقاعد، فيما حاز خصمهما الاتحاد الوطني على 17 مقعداً ويقترب بها من التحالف مع رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي الذي حاز في الانتخابات الاخيرة التي جرت في الثلاثين من شهر نيسان الماضي على 93 مقعداً تمكن بعدها من رفعها الى 130 بعد ضم مقاعد الكتل الصغيرة المتحالفة معه مثل الاصلاح-الجعفري والفضيلة.

ويشير المراقبون الى أن خصوم المالكي يسعون ليسقوه من الكأس التي شربوا منها قبل أربع سنوات حين فازت القائمة العراقية بأغلبية أصوات الناخبين لكن المالكي نجح بتفكيكها وتشكيل أغلبية نيابية أجبرت خصومه على الرضوخ في اجتماع أربيل لتشكيل الحكومة العراقية برئاسته، واليوم يسعى هؤلاء لتفكيك ائتلاف المالكي الذي فاز بأغلبية الناخبين ويسعى لولاية ثالثة بعيداً عن حكومات الشراكة أو الوحدة الوطنية بل الاغلبية السياسية، كما يكرر في خطاباته.

ويتخوف المراقبون من امتداد التفجيرات الارهابية والفساد المالكي والاداري في العراق لاربع سنوات مقبلة اذا ما شكل المالكي الحكومة من خلال الابقاء على معظم الوزراء في وزاراتهم المتهمة بالفساد بعد تلقيهم وعودًا منه بذلك اذا ما دعموه لنيل الولاية الثالثة.

يذكر أن تشكيل الاغلبية البرلمانية في مجلس النواب العراقي يحتاج الى 165 مقعداً، هي نصف عدد مقاعد البرلمان العراقي زائداً مقعدًا واحداً، حسب الدستور العراقي. ويبلغ عدد مقاعد مجلس النواب 328 مقعداً.

حفتر يدعو إلى برلمان ليبي جديد وأميركا تؤيد خيار الانتخابات

طرابلس / متابعات :

طالب اللواء خليفة حفتر، قائد «عملية الكرامة» ضد المسلحين في ليبيا بتشكيل «مجلس أعلى لرئاسة الدولة يكون مدنياً» ويتولى الإشراف على مرحلة انتقالية جديدة في ليبيا. وتلا أول من امس الأربعاء، بياناً من المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة الليبية، ذكر فيه بأن الثورة على القذافي هدفت لتحقيق الأمن والأمان في ليبيا. واعتبر أن المؤتمر الوطني أخفق في تنفيذ ذلك، حتى أصبحت ليبيا دولة راعية للإرهاب، موضحاً أن الجيش الوطني الليبي يهدف، من خلال «عملية الكرامة»، إلى القضاء على الإرهاب والجماعات التكفيرية.

كما طالب حفتر المجلس الأعلى للقضاء بتشكيل مجلس أعلى لرئاسة الدولة، يكون مدنياً، وتكون مهامه تكليف حكومة طوارئ، والإشراف على الانتخابات البرلمانية القادمة. وأوضح أن المجلس المدني سيشكل حكومة تشرف على إجراء انتخابات جديدة في البلاد. وأكد أنه سيتم تسليم السلطة إلى البرلمان الجديد بمجرد انتخابه.

من جهتها، أعلنت الخارجية الأميركية تأييد واشنطن بقوة لإجراء الانتخابات التشريعية في ليبيا نهاية شهر يونيو المقبل من أجل وضع حد لدورة العنف. هذا وأجرى وزير الخارجية الأميركي جون كيري خلال جولة له في المكسيك محادثات هاتفية مع نظرائه المصري والتركي والفرنسي حول الوضع في ليبيا وحول ما يمكن أن تقوم به الأسرة الدولية من أجل دعم العملية الجارية، حسب ما نقلت الناطقة باسم وزارة الخارجية، معتبرة أن الانتخابات هي جزء من العملية.

من جهة أخرى، أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس عن تعيين مبعوث خاص لبلاده في ليبيا هو دوني غوير، ستكون مهمته التنسيق مع مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية «بهدف تثبيت الاستقرار وتسريع عملية المصالحة والحوار بين الليبيين»، وجاء في بيان للخارجية أنه «فيما تتفاقم الأزمة في ليبيا تبقى قناعتنا أنه يجب جمع الليبيين حول مشروع سياسي وطني مشترك لإعادة إطلاق العملية الانتقالية ووقف العنف».

البرلمان اللبناني يخفق للمرة الخامسة في اختيار رئيس للجمهورية

بيروت / متابعات :

أخفق مجلس النواب اللبناني أمس الخميس للمرة الخامسة في انتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل انتهاء ولاية الرئيس الحالي ميشال سليمان في الخامس والعشرين من مايو الحالي.

وقد أدى غياب التوافق السياسي إلى عدم اكتمال النصاب الدستوري مما دفع رئيس البرلمان نبيه بري إلى رفع الجلسة، معلنا إبقاء جلسات المجلس مفتوحة على أن يحدد لاحقا موعدا لجلسة أخرى.

وكان نبيه بري قد دعا إلى جلسات انتخاب مفتوحة بدءا من (أمس) رغم عدم وجود اتفاقات سياسية في الأفق، مما يدعو إلى توقع ألا تعقد جلسة البرلمان ويكون الفشل كالحالات السابقة.

وقالت الأنباء من بيروت إن هناك مرشحَين هما زعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع والنائب هنري حلو (وسطي) الذي تدعمه كتلة النائب وليد جنبلاط، وهو ما يدل على أنه لم تحدث أي تفاهمات جديدة يمكن أن تفضي إلى انتخاب رئيس جديد.

ووفق الدستور يصبح البرلمان في حالة انعقاد في الأيام العشرة الأخيرة من ولاية الرئيس، ولكن النصاب يظل عائقا دون الوصول إلى اختيار رئيس.

وإذا تعذر إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، تنتقل صلاحيات الرئيس إلى مجلس الوزراء كما جاء في المادة 62 من الدستور، ولكن دون اتخاذ قرارات رئيسية، والاكتفاء بتصريف الأعمال وتشغيل الدولة. وبعد ذلك يحق للبرلمان أن يدعو لجلسات

جديدة أو أن يغير الدستور في حالة التوافق على رئيس جديد.

وتنتهي الولاية القانونية لرئيس الجمهورية ميشال سليمان منتصف الليل مع نهاية آخر دقيقة من يوم السبت الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

وتعتبر الجلسة قانونية بحضور 86 نائبا من أصل 128 نائبا هم أعضاء البرلمان، وينتخب رئيس الجمهورية بغالبية الثلثين (86 نائباً) من أعضاء مجلس النواب بالدورة الأولى.

وإذا لم يحصل أي من المرشّحين على ثلثي الأصوات المطلوبة للفوز، تجرى عملية اقتراع جديدة بدورة ثانية يتطلب أن يفوز فيها المرشح بـ«نصف أعضاء المجلس+ واحد».

وفي دورة الانتخاب الأولى، حصل زعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع على 48 صوتا. ومن أبرز الكيانات التي دعمته قوى 14 آذار المناهضة لحزب الله. كما نال النائب هنري حلو (وسطي) الذي دعمته كتلة النائب وليد جنبلاط النيابية 16 صوتا، وتم إحصاء 52 ورقة بيضاء.

وينظر على نطاق واسع إلى النائب ميشال عون على أنه مرشح الفريق الثاني القوي بالبرلمان، لكنه أعلن أنه لا يريد خوض سباق الانتخابات ما لم يتم توافق مسبق عليه.

وينتمي رئيس الجمهورية -وفق العرف- إلى الطائفة المارونية المسيحية، وتستمر ولايته ست سنوات، ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد انقضاء ست سنوات على انتهاء ولايته.

تصحيح للثورة الليبية وليس ثورة مضادة

› صالح القلاب

لم يعترض على بروز جهة تقول أنها «الجيش الوطني» لحسم الأمور المتفاقمة في ليبيا ووضع حدّ لفوضى مسلحة غدت تأخذ هذا البلد العربي إلى الانهيار والانقسام والتشظي إلا جماعة الإخوان المسلمون وبعض المحسوبين عليهم والدافع أنّ هذا يذكرهم بحركة «يونيو» التي قامت بها القوات المسلحة المصرية، إستجابة لرغبة شعبية عارمة عبر عنها أكثر من ثلاثين مليون مصري، وأطاحت حكم هذه «الجماعة» الذي لو أنه استمر لشهور قليلة فقط لكانت مصر ترزح الآن تحت نظام استبدادي يفرض مفاهيمه وتصوراته على الناس باسم الإسلام بينما هو في حقيقة الأمر نظام الحزب الواحد.. مثله مثل أنظمة الأحزاب الاستبدادية التي حكمت في بعض الدول العربية وأوصلتها إلى كل هذا الذي وصلت إليه.

وبالطبع فإن «إخوان» ليبيا ،الذين يقف خلفهم وخلف بعض التنظيمات الإرهابية المتحالفة معهم المال السياسي الذي يُدفع لهم بسخاءٍ طافح من قبل «جهة» معروفة لا حاجة لذكر إسمها تفادياً للصداع وأوجاع الرأس، قد بادروا وقبل أن يتيقنوا من حقائق الأمور إلى إعتبار أن ما قام به الذين أعتبروا أنفسهم «الجيش الوطني» ثورة مضادة فهم ،أي جماعة الإخوان المسلمين، شركاء في هذه الفوضى التي بقوا يحاولون إستغلالها لحسم الأمور لمصلحتهم وتعويض الحكم الذي فقدوه في مصر ولم يعد هناك أي أمل بعودته إليهم.

لقد شارك الإخوان المسلمون ،الذين غير معروف عنهم أنهم قاوموا وعلى مدى أكثر من أربعين عاماً لا القذافي ولا جماهيريته، في إغراق ليبيا في الفوضى المسلحة التي ألغت الدولة الليبية وغيبتها نهائياً والتي مزقت البلاد وشرّدت العباد وبالتالي فقد كان لابد من بروز قوة وسط كل هذا التشرذم لتضبط الأمور وتعيد ثورة شباط (فبراير) إلى مسارها الصحيح كما أستعادت حركة حزيران (يونيو) الثورة المصرية من خاطفيها إلى أصحابها الفعليين والحقيقيين.

إن الأمور في ليبيا لم تحسم نهائياً حتى الآن وإنّ ما تركته سنوات حكم القذافي من تشوهات إجتماعية وسياسية قد تطيل بقاء هذه العصابات الإرهابية التي يتحالف الإخوان المسلمون هناك مع بعضها وللأسف وهذا يتطلب مساندة عربية عاجلة وبدون أي تردد للذين اعتبروا أنفسهم «الجيش الوطني الليبي» والذين أكدوا على أنهم ليسوا إنقلاباً عسكرياً وأنهم ليسوا جزءاً من ماضٍ قد ذهب وهو لن يعود أبداً وأنهم مصممون على إجراء إنتخابات ديموقراطية في أقرب فرصة ممكنة.

لقد تحولت ليبيا خلال العامين الأخيرين إلى «تورا بورا» أخرى وإلى أفغانستان جديدة فتنظيمات الإرهاب التي استوطنتها إستهدفت مصر تحديداً واستهدفت أيضاً كل دول شمالي إفريقيا العربية وهي ،أي ليبيا، إستقطبت خلال هذه الفترة القصيرة التنظيمات الإرهابية المنضوية في إطار «القاعدة» وفي إطار غيرها وهذا ما أصبح يستوجب تدخلاً إقليمياً ودولياً ليس بالضرورة على غرار غزو أفغانستان في عام 2001 ولكن ،على الأقل، من خلال دعم من أعتبروا أنفسهم «الجيش الوطني الليبي» وتقديم كل مساندة سياسية وإعلامية لهم.

إنه من غير الجائز أن تتخذ الدول المتضررة من تحول ليبيا إلى بؤرة إقليمية إرهابية على غرار «تورا بورا» موقف النأي بالنفس تجاه المستجدات الأخيرة في هذا البلد ،الذي يتوسط منطقة حساسة بالفعل مُواجهةً لأوروبا من الجهة الجنوبية ومتداخلة مع إفريقيا في نقاط كثيرة ومتعددة.. فـ«الساكت عن الحق شيطان أخرس» ومن لا يبادر لإطفاء النيران القريبة منه لابد وان يكتوي بجمرها وبألسنتها في النهاية لا محالة.. وحقيقة أن هذا الكلام موجه بالدرجة الأولى إلى مصر وأيضاً إلى تونس والجزائر والمملكة المغربية.

نحن لا نتحدث عن دولة مستقرة وآمنة حتى يقال أنه لا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عربية شقيقة نحن نتحدث عن بلد أصبحت فيه الدولة غائبة غياباً نهائياً وأصبحت فيه جماهيرية القذافي جماهيريات أحْياءٍ وشوارع صغيرة تسيطر على كل شارع وحيّ منها منظمة أرهابية تسلب وتنهب وتقتل وترتكب كل المُوبقات والمحرمات.. والأخطر أن هذه المنظمات أصبحت جزءاً من شبكة «القاعدة» التي ضربت قبل أيام في الجزائر والتي تضرب الآن في العديد من الدول الإفريقية والتي غدت بمثابة أحلام وكوابيس مرعبة بالنسبة للعالم كله.

ماضي «حفتر» بالمخابرات الأمريكية يثير التكهنات

يرى الكاتب الصحفى «جيمي ديتمر» أن ما تشهده المدن الليبية الكبرى الآن يمكن أن يعتبر أسوأ قتال يحدث منذ الانتفاضة الليبية عام 2011 ولاسيما بعد ظهور اللواء «خليفة حفتر» على الساحة الليبية.

وأضاف، «ديتمر» فى سياق مقاله بموقع «ديلي بيست» الأمريكى، قائلاً: «إن وجود اللواء «حفتر» بالمشهد الليبى الآن يضيف له مزيداً من الفوضى، نظراً لماضيه مع المخابرت الأمريكية وتلقيه التدريبات هناك»، -على حد تعبيره-.

وتابع الكاتب قائلاً: «مع نهاية هذا الأسبوع يبدو أن ميزان القوى يميل لصالح البندقية والفوضى، وخاصةً إذا نظرنا إلى أعمال العنف التى تشهدها العاصمة الليبية والتى تعد الأسوأ منذ الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس الليبى القوي معمر القذافي».

وأردف قائلاً: «فى هذه الأثناء، لم يكترث المشرعون الأمريكيون وإدارة أوباما بإعطاء بعض الانتباه لأحداث الفوضى المتصاعدة فى ليبيا، بينما يفضلون التركيز على عملية الاغتيال التى وقعت منذ أشهر للسفير «كريستوفر ستيفنز» والبحث عن شخص ما لإلقاء اللوم عليه وتحميله مسئولية ما حدث للبعثة الدبلوماسية فى بنغازى؛ علاوةً على الأزمة الأوكرانية والتى تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام الإدارة الأمريكية».

واستطرد بالقول: «لقد فشلت جميع محاولات الانقلاب الماضية فى جلب الأفضل إلى الواقع الليبى بل على العكس أضافت مزيداً من الفوضى بسبب عدم وجود فصيل قوى بما فيه الكفاية ليبسط سيطرته على ليبيا».

وأوضح أنه «بعد تحرير «حفتر» من قبضة التشاديين وانشقاقه عن الجيش الليبى ونفيه منذ بداية التسعينات بالولايات المتحدة وتلقيه التدريبات على أيدى الاستخبارات الأمريكية – على حد زعمه، أصبح مثله مثل بقية الليبيين، بعد أحداث 11 سبتمبر، لم تعد المخابرات الأمريكية مهتمة بهم نظراً لتبني أمريكا والدول الأوروبية مبدأ التقارب بين الدول من أجل مكافحة الإرهاب، بما فى ذلك نظام القذافى».

وختاماً قال الكاتب: «فى ظل التغييرات الجارية منذ 2011 سيبقى الماضى الذى يجمع حفتر بالمخابرات الأمريكية يثير التكهنات بأنه لا يزال رجل أمريكا وأنه تم إعطاء الضوء الأخضر لما يقوم به، ولكن سيبقى السؤال هو كيف سيؤدى تفاقم الفوضى بليبيا وإعلاء قوة السلاح على السياسة إلى خدمة المصالح الأمريكية».

إسرائيل تمهد لهجرة يهودية من فرنسا وأوكرانيا

في الوقت الذي دعت فيه نخب إسرائيلية إلى استغلال تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في بعض البلدان الأوروبية في مضاعفة موجهات الهجرة اليهودية لإسرائيل، أعلنت حكومة تل أبيب أنها تعكف على تنفيذ خطة لتهجير الجالية اليهودية في فرنسا، وسط دعوات لاستقطاب يهود أوكرانيا في ظل الأزمة هناك.

ونقلت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية عن مصادر في وزارة الاستيعاب الإسرائيلية قولها إن مخطط استيعاب عشرات الآلاف من اليهود الفرنسيين في إسرائيل يتقدم.

وأشارت الصحيفة إلى أن خطة تهجير اليهود الفرنسيين، والتي أطلق عليها «فرنسا أولاً» بدأت قبل ستة أشهر، حيث طرأت زيادة بنسبة 192 % على عدد المهاجرين من فرنسا، متوقعة أن يشهد فصل الصيف زيادة «دراماتيكية» على عدد اليهود الفرنسيين الذين سيغادرون فرنسا.

وذكرت الصحيفة أن هارئيل لوكر مدير عام ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هو الذي يشرف على تنفيذ الخطة.

وأفادت بأن عضو البرلمان الفرنسي اليهودي مئير حبيب، الذي وصفته بأنه «مقرب من نتنياهو» على علاقة مباشرة بهذه الخطة.

ونقلت الصحيفة عن حبيب قوله إنه يتوجب على الحكومة الإسرائيلية ملاءمة سوق العمل في إسرائيل لاستيعاب المهاجرين الجدد في وظائف لتشجيع غيرهم على الهجرة.

ونقلت الصحيفة عن مصادر حكومية قولها إن خطة «فرنسا أولاً» تقوم على ركيزتين أساسيتين، هما القيام بحملة دعائية لتشجيع اليهود على الهجرة من فرنسا، وملاءمة أداء الحكومة لاستيعاب المهاجرين بأقل قدر من المشاكل.

من جهته، دعا وزير القضاء الأسبق يوسي بيلين الحكومة الإسرائيلية إلى استغلال الأوضاع في أوكرانيا وتكثيف جهودها من أجل تهجير أكبر عدد من اليهود هناك لإسرائيل.

وحث بيلين في مقال نشرته صحيفة «إسرائيل اليوم» على تدشين هيئة حكومية تعنى بالعمل على تهجير اليهود الأوكرانيين، مشيراً إلى أن عدد اليهود هناك يتراوح ما بين مائة ألف ونصف مليون يهودي.